السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية انموذجا)

د. زينب عبدالله(*)

الملخص :

تراقب جهات سياسية وعسكرية عن كثب مجموعة الأنشطة والسياسات الصينية في منطقة الخليج العربي وحولها. وعالجت تقارير استخبارية ومختصة مسألة التوسع الصيني والمنافسة الماثلة على كل الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والتي بدأت فعليا بالتبلور عبر الحضور السياسي المتنامي، الأمر الذي أصبح يشكل عاملا رئيسيا في الحسابات الغربية الأمريكية البريطانية خاصة، في ظل فشل سياسات الغرب تجاه أزمات العراق ولبنان وفلسطين. وتعد العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي علاقات حديثة العهد نسبيا وتعتبر مصر الدولة العربية الأولى التي أقامت علاقات مع الصين ولم تقم بكين علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام 1990 وذلك لأنها، خلال سنوات الحرب الباردة اعتبرت منطقة الخليج منطقة بعيدة بالنسبة لمصالحها المباشرة وركزت على تأسيس وبناء علاقات قوية مع دول شمال شرق وجنوب شرق آسيا ولم تبد اهتماما حقيقيا بمسائل الطاقة حتى العام 1993 عندما أصبحت دولة مستوردة لمعظم حاجتها من الطاقة، هذا إضافة إلى الاعتبارات المحلية التي حدت من بناء علاقات في وقت مبكر ومنها خشية دول منطقة الخليج من انتشار الشيوعية ودعم الصين في تلك المرحلة للحركات الثورية والاتجاهات الراديكالية في المنطقة العربية. كل ذلك تغير الآن وخلال السنوات القليلة الماضية

(*)كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.

نمت العلاقات الصينية الخليجية بشكل قوي وخاصة في الجوانب الاقتصادية. وتعد الصين الآن ثامن أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الذي يعتبر بدوره عصب التجارة العربية. وتسعى الصين كما هو معروف إلى تأمين ما أمكنها من مصادر الطاقة الضرورية لاقتصادها السريع النمو، وتعتبر الصين الآن ثاني أكبر مستهلك للنفط وثالث أكبر مستورد، ويشكل استهلاكها المتزايد نسبة أربعين في المائة من تزايد الاستهلاك العالمي، وإدراكًا من الصين للأهمية الاستراتيجية لدول الخليج العربي عموما، والتي تمد الصين بحوالي 50% من وارداتها النفطية والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد والتي تمثل الممول النفطي الاول بين هذه الدول ، كما وتعد هذه الدول هي الأقرب من حيث طرق النقل مقارنة بدول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، وبالنظر إلى معدلات النمو المرتفعة التي حققتها وتسعى لتحقيقها الصين فإن تأمين إمدادات الطاقة يظل مسألة استراتيجية بل وأمن قومي في المقام الأول بالنظر إلى أهمية خطط التنمية بالنسبة لسياسات الحكومة الصينية داخليًا، وهو ما يفسر سياسات الصين تجاه منطقة الخليج العربي، حيث رأت أنه يجب العمل على تحقيق بيئة آمنة للمناطق التي توجد فيها منابع وطرق مرور النفط، هذا فضلا عن الاهمية الاستراتيجية والسياسية لمنطقة دول الخليج العربي وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية .

Abstract

Political and military actors are closely monitoring the range of Chinese activities and policies in and around the Arabian Gulf region. The issue of China's expansion and competition at all economic and military levels, which has already begun to evolve through the growing political presence, has been dealt with by intelligence and specialist reports, which has become a major factor in the Western American-British accounts, especially in the light of the failure of Western policies towards the crises in Iraq, Lebanon and Palestine China's relations with the Arabian Gulf region are relatively recent and Egypt is the first Arab country to have established relations with China, and Beijing has not relations with the GCC countries until 1990 because, during the cold War years,

the Gulf region was regarded as a distant region for its immediate interests and focused on establishing and building strong relations with Northeast and Southeast Asian countries and did not show real interest in energy issues until 1993, when it became an importer of most of its energy needs, as well as local considerations that limited the early construction of relations, such as the fear of countries in the region of the spread of Communism and China's support at that stage for the revolutionary movements and radical tendencies in the Arab region.

It's all changed now. Over the past few years, Sino-Gulf relations have grown strongly, especially in economic aspects. China is now the eighth largest trading partner of GCC countries, which in turn is the backbone of Arab trade. As is known, China is seeking to secure the energy resources necessary for its fast-growing economy, and China is now the second largest consumer of oil and the third largest importer, and its increasing consumption accounts for 40 percent of the world's growing consumption, and China is aware of the importance of the strategy for the Arabian Gulf countries in general, which supply China with about 50 percent of its oil imports and Saudi Arabia in particular, which represent the first oil provider among these countries, and are the closest in terms of transport routes compared to Latin American and African countries, Given the high growth rates achieved and pursued by China, securing the energy supply remains a matter of strategy and, above all, national security, given the importance of the development plans for the policies of the Chinese government domestically, which explains China's policies towards the Arabian Gulf region, where it considered that a secure environment should be worked out for areas where the sources and routes of oil are located, as well as the strategic and political importance of the Arab Gulf States region, specifically Saudi Arabia.

المقدمة

لم تكن جمهورية الصين الشعبية في معظم مراحل تاريخها السياسي بمعزل عن دول الخليج العربي، بل ظلت دائماً على تواصل مع المنطقة من منطلق توجّهاتها وسعيها إلى تحقيق أهدافها الخارجية. ولعل السمة البارزة في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي أنها متغيرة وليست ثابتة، اذ إنها كانت في مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد

السوفييتي متأثرة بدرجة كبيرة بالأيديولوجيا، ولكنها تغيرت تغيراً جذرياً بعد ذلك، وحتى الوقت الراهن، لتصبح أكثر تعبيراً عن المصالح الاقتصادية منها عن المصالح الأيديولوجية. وهذه النظرة هي نفسها التي كانت تحكم دول الخليج العربي تجاه الصين الشعبية، فهذه الدول ظلت لمدة طويلة تخشى الفكر الشيوعي الصيني ، بل عملت على مقاومة انتشاره في منطقتها. غير أنها اليوم تحاول قدر الإمكان استثمار علاقاتها بالصين للدفع بمصالحها الاقتصادية والسياسية.

1-أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجا)، في أن الصين تسعى من خلال سياستها الخارجية الى تأمين احتياجات الاقتصاد الصيني من الطاقة، ومن سياسة الانفتاح على مختلف دول العالم لتعزيز مكانتها الدولية، بين سياسة تأمين الاحتياجات وسياسة تعزيز المكانة الدولية، وفي ظل الواقع الدولي الراهن، والصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط، من الأهمية بمكان، التعرف على السياسة الخارجية الصينية وطبيعتها وتوجهاتها لما لها من تأثير على واقع المنطقة والعالم. وتأتي أهمية دراسة توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية انموذجا) كون هذه الأخيرة هي اكثر الدول الخليجية تأثيرا ، فضلا عن الى ثرواتها النفطية الهائلة وتأثيرها السياسي والأمني على دول الخليج الأخرى. وحيث يمكن ان تلعب هذه التوجهات دورا ايجابي وفاعل في دعم المصالح المشتركة بين الجانبين الصيني والخليجي.

2-فرضية البحث:

نظرا لما تتميز به الصين من مكانة وتاثير في سياق العلاقات والمصالح الدولية ، ولما اصبحت تشكل احد ابرز دول المنافسه الاقتصاديه الدولية الامر الذي يتطلب تعزيز سياستها الخارجيه وتقوية هذه المكانه . ونظرا لما تشكله دول الخليج العربي من اهمية اقتصادية كبيرة وتحديدا في مجال الطاقه ، كل ذلك تطلب من السياسة الخارجية الصينية الاخذ بنظر الاعتبار الحضور السياسي والامني في علاقتها مع هذه

الدول وتحديدا المملكه العربية السعودية . وفي ضوء ذلك ينطلق البحث من فرضيه مفادها:

هل ان السياسة الخارجية الصينيه تجاه دول الخليج العربي تحقق الاهداف المطلوبه بالوسائل التي تعتمدها وفي مقدمتها الوسيله الاقتصاديه كونها تعد قوة استثمارية عالميه ، فضلا عن قوتها العسكريه وحضورها السياسي في الساحة الدوليه كلاعب اساسي لانها من دول الفيتو في مجلس الامن .

3 – مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول إمكانية اكتفاء السياسة الخارجية الصينية بالاعتماد على المصالح الاقتصادية فقط، او انه لا بد لها من التوجه الى الانخراط السياسي والأمني في منطقة تشهد المزيد من الصراعات حول النفوذ والسيطرة وعدم الاستقرار الأمني.

4– أهدف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

أ–التعرف على مكانة الصين كقوة عظمى

ب–معرفة توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي وطبيعتها ومحدداتها وتاثيرها في هذه الساحة

5–هيكلية البحث:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث جاء المبحث الاول بعنوان الصين كقوة عظمى وجاء بثلاثة مطالب الأول – القوة السياسية، والثاني القوة العسكرية والثالث القوة الاقتصادية وطموحات الصين على الساحة العالمية، اما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي تناول في ثلاثة مطالب اطار العلاقات العربية، المصلحة المشتركة الخليجية الصينية والعلاقات الخليجية الصينية، والمبحث الثالث تناول السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية الذي قُسِّمَ الى ثلاثة مطالب حيث جاء الاول لدراسة تاريخ العلاقات الصينية السعودية وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والثاني حاول توضيح آفاق

العلاقات السعودية الصينية، والمطلب الثالث هو التحديات التي تواجه العلاقات الصينية السعودية ، واخيرا الخاتمة التي تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث من خلال بحثه.

المبحث الاول: الصين كقوة عظمى

اكدت نهاية الحرب الباردة أنه من السهل للقوة الاقتصادية أن تتحول إلى قوة عسكرية، في حين أن هناك صعوبة في تحويل القوة العسكرية إلى اقتصادية. وهكذا، فإن الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية، اذ أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول عالم الجنوب أكثر فاعلية نسبيا من التدخلات العسكرية [1] وفي ظل نمو معيار القوة الاقتصادية وتصاعد تأثيرها برزت الصين كقوة صاعدة تسعى إلى تغيير الوضع القائم في بنية النظام الدولي، والسعي نحو إقامة عالم متعدد الأقطاب لاسيما في ظل مؤشرات صعود وتزايد موارد القوة الشاملة للصين، وبالتالي لمكانتها ووضعها الدولي[2] .

المطلب الأول: القوة الاقتصادية

إن قراءة التطورات التاريخية للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية تشير إلى أن العالم شهد تحولين رئيسيين للقوى العالمية خلال القرون الأربعة الماضية. الأول تمثل في صعود القارة الأوربية في القرن السابع عشر لتصبح قوة عظمى في العالم، والثاني تمثل في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القوة الحاسمة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والتي تنفرد بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العقد الاخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين فإن العالم يشهد صعودا لقوة سياسية واقتصادية جديدة هي الصين، التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية و السياسية في العالم وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل. لقد حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة لاسيما في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي

محتلا أماكن بلدان كبرى منافسة له وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي سيصبح قرنا صينيا [3]وقد أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت قيادة الرئيس الصيني الراحل "ماوتسي تونغ"، مما مكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي "دنج شياوبينج" الحكم في عام 1978 والذي رفع شعار "الخيار الجديد بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، وقد تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي [4]. لقد أعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها فضلا عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة ولكن بالتدقيق في تفاصيل السياسات الصينية الاقتصادية يتأكد أن الصين في توجهاتها نحو اقتصاد السوق لم تتبنى السياسات التي تروق للقوى الرأسمالية الكبرى في العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية اذ صيغت هذه السياسات وفق الفكر الصيني الذي حاول تهجين الرأسمالية – كما تتبناها الرؤية الأمريكية – مع تعديل الاشتراكية وعدم التشبث بها، بعدما أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية، وانطلقت الصين في ذلك من اعتبارها إن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة ولكنها صيغة قابلة للتطوير، ويمكن تهجينها وفق ظروف المجتمع الذي تطبق فيه [5]، وقد كان ذلك واضحا في تبني الصين لسياسات التنمية متعددة السرعات، وعدم الخصخصة على الطريقة الغربية، وعدم فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي دون ضوابط منطقية [6]. إن من مؤشرات القوة الاقتصادية لدى الصين أنها تتمتع بأسرع نمو اقتصادي في العالم، وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في الصين عام 2010 نحو 10.3 % [7]. ويقول خبراء إن النفوذ المتزايد للصين يعزز التوقعات بأن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية وتكون أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030 م[8].

المطلب الثاني: الصين قوة عسكرية

كانت الصين متحفظة من الناحية العسكرية وكان الاهتمام الصيني منصبا بداية على الوضع الداخلي الاقتصادي والسياسي لكن ببلوغ الاقتصاد الصيني مرحلة متقدمة من حيث التصنيع والانتاج وضعته في مصاف الدول الكبرى من حيث أرقام الدخل والادخار والاحتياطات من العملة الصعبة والتجارة الدولية، ازاء ذلك لا بد أن تواكب القوة العسكرية الصينية الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد، وإلا فإن الصين ستخسر موقعها الاقتصادي الذي يحتاج إلى تدعيم عسكري، مثل هذا التفكير الاستراتيجي مطلوب" ومن هذا المنطلق تسعى الصين إلى زيادة قوتها العسكرية ليس طمعا في السيطرة وبسط نفوذها في آسيا بالدرجة الأولى بقدر ما هو حماية إمداداتها الحيوية الاستراتيجية [9]وعليه فإن سياسة الصين العسكرية قائمة على:

– تعزيز المكانة العالمية والإقليمية للصين، والحصول على الأسلحة المتطورة تقنيا.

– التعامل مع المواقف العسكرية المستقبلية الغامضة للولايات المتحدة الأميركية واليابان والهند.

– الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجريء باستخدام القوة ضد تايوان التي تتزايد نزعتها الانفصالية وقوتها العسكرية.

– تعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي للصين في الأراضي الاستراتيجية المجاورة التي تطالب بها الصين ، والقدرة على الوصول إليها ومنها بحر الصين الجنوبي والدفاع عن حق استخدام خطوط المواصلات الحيوية في البحار والمحيطات.

– تعزيز قدرة الصين على التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية المحلية وحالات عدم الاستقرار الحدودية لأسباب عرقية. [10] .

ومن ناحية القدرات النووية نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية. [11]

إن صعود الصين كقوة إقليمية أو عالمية سيكون له آثار ايجابيه لاسيما مع النمو المتزايد لموارد "القوة الصلبة"، فالتقاليد الثقافية العريقه للصين في شرق آسيا ستزيد بالتأكيد من جاذبيتها الثقافية أو"القوة الناعمة" فهي ديناميكية لأن تطورها عبر العديد

من القرون لم يقض على وحدتها وتماسكها الحضاري كما حدث في مناطق أخرى من العالم [12]. وعلى صعيد طبيعة القوة الصينية فأن الصين بالرغم من امتلاكها للعديد من عناصر القوة سواء الدبلوماسية أو الثقافية أو العسكرية فإنها ليست لديها القدرة على التأثير في النظام الدولي لأسباب عدة وهي : عدم التجانس بين ما تمتلكه من عناصر قوة على عكس الدول الغربية، والتردد في اتخاذ مواقف حاسمة تجاه القضايا الدولية، فضلاً عن إيلاء الأمن الداخلي أولوية على حساب الأمن الخارجي، وهو ما أكده الكتاب الأبيض الصادر عام 2015م بعنوان "الاستراتيجية العسكرية الصينية" والجدير بالذكر أن مياه بحر الصين الجنوبي تشهد مرور ثلث النفط العالمي وقد قامت الصين بتحويل العديد من الجزر في تلك المنطقة إلى جزر اصطناعية ومن ثم إمكانية إقامة منشآت عسكرية عليها[13]. ولقد كان لاتباع الصين لسياستها الجديده في تنويع مصادر امداداتها النفطيه الاثر الواضح في حصولها على بعض الخصومات الماليه من المنتجين الرئيسين مما شجعها على الإسراع في تنفيذ هذه السياسة.وعملا بهذا الاتجاه طرحت الحكومة الصينية ما سمَّته «مبادرة طريق الحرير الجديد» وتهدف هذه المبادرة إلى الإعلان عن تولي الصين لدور قيادي يهدف إلى ربط أكبر عدد من الدول باقتصادها في الأجل الطويل والدخول إلى أسواق جديدة؛ لتصريف منتجاتها في الأجلين القريب والمتوسط.[14]. ويتركز هذا الطريق على ثلاثة خطوط رئيسة:الاول يربط بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا وكذلك يمتد من الصين إلى منطقة الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا. كما يبدأ الثاني من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. أما طريق الحرير البحري، فهو مجموعة الطرق التجارية البحرية التي ازدهرت متزامنة مع طريق الحرير البري تقريباً، وكانت تربط بين الصين ومناطق في الخليج العربي وآسيا وإفريقيا ومنها إلى أوروبا[15].

المطلب الثالث: الصين وطموحات القوة العظمى

لقد حرصت القيادة الصينية على تعظيم القوة الصينية في كافة المجالات بما يؤهلها للوصول الى مرتبة القوة العظمى وسبيلها الى ذلك بناء اقتصادي عصري دينامي التطور يسهم في تحقيق نقلة نوعية فى قدرتها الاقتصادية واستراتيجية التحول الى دولة عظمى لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، بل من خلال بناء قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي واكتساب الهيبة السياسية اقليميا ودوليا، كما تسعى الى تأمين سياسات عالمية تقود الى عالم متعدد الاقطاب تسوده المصالح المتبادلة عبر تعاون جماعي والعمل على احتواء بؤر التوتر الاقليمية المختلفة عبر الحوار، والابتعاد عن المواجهات العسكرية، ومتابعة التنافس السلمى مع القوى الكبرى الاخرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، [16]. وتدعو الصين إلى إنشاء نظام دولي جديد على أساس قواعد سياسية واقتصاديه جديده على أن يفيد جميع بلدان العالم ولا سيما البلدان النامية وحماية مصالحها[17].

المصالح المشتركة بين الصين ودول مجلس التعاون والتحديات التي تواجهها:

اعلنت الصين بانها تتطلع لصياغة علاقات استراتيجية مع دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي ولم ينعكس ذلك في التزامات محددة من جانب الصين خلال الأزمات، لكنها انتهجت سياسات منفصلة وفقًا لكل حالة على حدة في محاولة لإيجاد توليفة من المبادئ والمصالح بما يمكن أن يطلق عليه "سياسة إرضاء كل الأطراف ". وأصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول الخليج. ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول سنة 2030 أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. والحقيقة أن دول الخليج باتت تنظر إلى الصين كسوق ضخمة ليس فقط لصادراتها من النفط الخام، وإنما أيضاً من المنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية. ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصيني يقف في المرتبة الثانية عالميا، وتعد الدولة الثانية بعد اليابان من حيث امتلاك الاحتياطيات النقدية والتي تقف كأكبر دولة تستحوذ على الاحتياطيات

النقدية ولاسيما الدولارية، وبحلول عام 2050 سيكون الاقتصاد الصيني أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (43%) قياساً الى القوة الشرائية[18].

وهذا يقودنا الى التساؤل التالي: هل لدى الصين استراتيجية تجاه دول مجلس التعاون تعكس حجم وأهمية المصالح المشتركة بين الجانبين أم أن رؤية الصين لدول المجلس هي جزء من رؤيتها للأمن الإقليمي عمومًا؟

لقد باتت الصين على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية البعد الأيديولوجي أمام مقتضيات المصلحة الوطنية. ويتضمن المفهوم الصيني للمصلحة الوطنية مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية[19].

المبحث الثاني: التوجهات الصينية تجاه دول الخليج العربي

المطلب الأول: العلاقات العربية– الصينيه

أقامت الجامعة العربية تمثيل لها مع الصين في العاصمه بكين بموجب اتفاقية انشاء بعثة دبلوماسية لها وقعتها مع الجانب الصيني في 14 مايو 1993م وذلك رغم ان الجامعة العربية كانت قد قررت في بداية الامر استمرار اعترافها بتايوان كممثل شرعي للصين، وليس جمهورية الصين الشعبية في اغسطس 1950م، تحت ضغوط دولية مختلفة الا انها عدلت ذلك في مرحلة لاحقة، أدخل اعتراف مصر بالصين عام 1956م العلاقات العربية–الصينية الى مرحلة جديدة، في وقت كانت الدول العربيه تشدد من حصارها الدبلوماسي على الصين، كما كان بمثابة اختراق سياسي تطلعت اليه الصين منذ اوائل الخمسينات، ومن ناحية ثانية فتح الاعتراف المصري الطريق امام العديد من الدول العربية للاعتراف بالصين واقامة علاقات دبلوماسية معها، وفى المقابل قدمت الدول العربية مساهمة ايجابية في سبيل اعادة المقعد الشرعي للصين في الامم المتحدة في 30 مارس عام 1956م، تضمنت العلاقات العربية الصينية منذ

الاعتراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي وحتى الان عدد من العناصر الاساسية التي يمكن عدها جوهر هذه العلاقات وهذه العناصر هي [20]:

أ)مبدأ الصين الواحدة: ركزت الصين على أهمية استمرارية تمسك الدول العربية بمبدأ الصين الواحدة وعدم الاعتراف بتايوان،كما أدت لدول العربية دورا اساسيا في الاعتراض على ضم تايوان الى الامم المتحدة.

ب)موضوع حقوق الانسان: وقدكانت لمساندة الدول العربية للصين اثراكبيرا في عدم تمكن الغرب وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة في صدور اي قرار يدين الصين في هذه المسألة انطلاقا من تعاطف الدول العربية مع الصين، وتقارب مواقف الجانبيين تجاه هذا المسألة .

ج)مساندة مواقف الصين في المحافل الدولية والهيئات الدولية: ترى الصين أن مجلس الامن الدولي يحتاج لإصلاحات مناسبة وضرورية حتى يتلائم مع التغييرات الكبيرة الى شهدها الوضع الدولي، لذلك فان أهم اولويات اصلاح مجلس الامن هي تعديل الخلل في تشكيله وزيادة تمثيل دول عالم الجنوب وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي المتساوي

د)مساندة الصين للدول العربية في كفاحها ضد الاستعمار

هـ)تقديم المساعدات المالية والفنية للدول العربية:اسهمت الصين في تمويل العديد من مشروعات البنية الاساسية في الدول العربية، اذ قدم وزير خارجية الصين العديد من المبادرات لتطوير العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين [21]. أن الدول العربية هي المجموعة الاقليمية الوحيدة التي صدر عن منظمتها الاقليمية الجامعة العربية قرارا لتطوير العلاقات مع الصين كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الصين والجامعة العربية في يناير 1999م لإرساء آلية المشاورات السياسية، هذا فضلا عن ان مجلس الجامعة العربية كان قد أصدر ست قرارات على سنوات مختلفة لتأكيد التعاون العربي الصيني وفيما يتعلق بفكرة اقامة منتدى للتعاون العربي الصيني، وهى فكرة طرحها السفراء العرب في بكين وتبناها مجلس الجامعة العربية عام 2000م، على غرار منتديات التعاون الاخرى التي اقامتها الصين مع الجماعات او المنظمات الإقليمية، فقد تعاملت الصين مع هذا الموضوع بسياسة المراحل والتدريج وعدم التسرع في

عملية التنفيذ، انطلاقا من ان ارتباطها الكامل قد يتعارض في مراحل لاحقة مع مصالحها مع الغرب واسرائيل أو قد يفرض عليها التزامات صعبة في المستقبل خاصة ان المنطقة العربية تشهد تطورات متلاحقة وضغوطا مستمرة من الغرب [22]

موقف الصين من قضايا لها انعكاسات مباشرة على الدول العربية:

لقد كان من الضروري في موضوع بحثنا هذا ان نستعرض موجز لاهم مواقف الصين من القضايا العربية، والقضايا الاخرى التي تحتل اهتمام الدول العربية والتي من اهمها :

1-قضية الشرق الاوسط:

على الرغم من التأييد الصيني للموقف العربى لعملية السلام الا ان التوجه الصينى العام يسير فى اطار التحفظ وعدم التورط فى هذه المشكلة وتحقيق التوازن بين علاقاتها مع الدول العربية وعلاقاتها مع اسرائيل، ، واكدت الصين انها تؤيد على دوام عملية السلام بالمنطقة، وتدعو الى حل شامل وعادل لقضية الشرق الاوسط حسب قرارى مجلس الامن الدولى وقرارات الامم المتحدة المعنية وعلى أساس مبدأ الارض مقابل السلام[23].

2-الارهاب: معارضة الارهاب فى شتى صوره، ودعم انشطة ضرب الارهاب وتأييد القرارت ذات الصلة التى صدرت عن الامم المتحدة ومجلس الامن الدولى.

3-الحوار بين الحضارات: تؤكد الصين أنه فى ظل الوضع الدولى الراهن يجب على كل الدول ابداء تفتح الذهن والرؤية من أجل الحوار بين الحضارات وحل الخلافات والنزاعات المختلفة من خلال الوسائل السلمية، وفى هذا الاطار تشير الى ان هجمات 11 سبتمبر ضد الولايات المتحدة لا علاقة لها بأية حضارة انسانية، وأن الحرب التى يشنها المجتمع الدولى ضد الارهاب ليست صراعا بين اعراق أو اديان أو ثقافات مختلفة وانما هى حرب بين العدالة والشر بين الحضارة والهمجية.

4-العولمة: ترى الصين ان الامم المتحدة تلعب دورا لا بديل له فى التعاون الدولى فى مواجهة العولمة، كما ان العولمة ليست الدواء الناجح للتنمية ولا هى الوحش الذى

يسبب الكوارث وأن المواجهة الصائبة للعولمة يجب أن تكون في تعظيم مزاياها وتجنب عيوبها.

5–التعددية القطبية: ترى الصين ان التعددية القطبية تمثل قاعدة هامة للسلام العالمي لذا فانها تولى اهتماما باضفاء طابع الديمقراطي على العلاقات الدولية في عالم متعدد الاقطاب، وتؤكد أنها في القرن الحادى والعشرين ستواصل تكثيف تبادلاتها وتعاونها مع جميع الدول الاخرى وانها ترحب بالتعاون مع جميع الشعوب من أجل نقل العالم الى قرن جديد يسوده السلام والاستقرار والنمو[24].وانطلاقا مما تقدم يمكننا ان نستنتج الاتي :

إن العلاقات الاقتصادية الصينية– الخليجية علاقات تبادلية وثيقة، فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم لتصدير الطاقة (النفط– الغاز)، والصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فمن المنطقي دعم آفاق التعاون بين الجانبين من خلال زيادة الاستثمار، ولعل ما سوف يتوج هذه العلاقات الاقتصادية هو نجاح المفاوضات الخليجية– الصينية بشأن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين.[25] فمنذ بواكير هذا القرن اضحت دول الخليج العربية هي الأكثر حضوراً في سياسة الصين الخارجية ومع التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية وحقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استقرار سياسياً ونمواً اقتصادياً في المنطقة، ومع ما أثبتته تلك الدول من قدرة على تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2008، ومع تنامي الدور الإقليمي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، واقتران ذلك بتزايد حاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة، وسعيها إلى تنويع أسواق منتجاتها في ظل انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوربية، ومع سعي الصين إلى توسيع مصالحها العالمية، فقد جرى الاهتمام الصيني بمنطقة الخليج عموماً ودولها النفطية بخاصة[26].اذ ان التعاون في مجال الطاقة هو الأكثر حضوراً في العلاقات الصينية– الخليجية، وهناك تعاون اخر ومتزايد بين شركة

سابك (الشركة السعودية للصناعات) وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية.[27].

المطلب الثاني: العلاقات السياسيه والامنيه بين الصين والدول العربيه

ان "أمن الخليج" يعتبر خط تماس هام لاختبار متانة العلاقات الصينية– الخليجية يتطلب من كلا الطرفين تقديراً دقيقاً لمصالحهما المشتركة، لا سّيما وأن دور الولايات المتحدة الأمريكية، اللاعب الرئيسي حتى الآن في أمن الخليج، يواجه تحديات ومعضلات جمة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق والتهديدات المتبادلة بين ايران وأمريكا. وكغيرها من القوى الدولية أولت الصين دول الخليج العربي أهمية بالغة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للصين، إلا إنه على الرغم من كونها إحدى القوى الدولية المهمة باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، فضلا عن مقوماتها الاخرى فإنها لم تستطع ترجمة مكانتها إلى نفوذ دولي وإقليمي وتقدم السياسة الصينية تجاه دول الخليج العربي نموذجًا على ذلك، اذ انها تعكس وبوضوح المعضلة الحقيقية لتلك السياسة التي تتمثل في محاولة الصين إيجاد نقطة توازن في سياستها الخارجية بين المبادئ والمصالح، ومن ثم دائمًا ما يتم تصنيف تلك السياسة ضمن "المناطق الرمادية" [28] وعليه فاننا يمكن ان نوجز اهم محاور تلك العلاقات بالاتجاهات الاتيه :

أولا: تحدي العلاقات مع ايران

وفقًا لمرتكزات ومضامين السياسة الصينية فإن علاقات الصين بالطرفين تعد " لا صفرية" بمعنى أنها تحرص على إيجاد توازن في علاقاتها بين الجانبين، فمع تعدد جوانب العلاقات الصينية–الإيرانية فإن الصين عارضت وبشكل معلن سعي إيران لتطوير طاقة نووية بعيداً عن الرقابة الدولية وهو ما يتسق مع المواقف الخليجية في هذا الشأن، ولعبت دول مجلس التعاون دورًا هامًا في تعويض الصين عن نقص النفط الإيراني كما انها قامت بتعيين تسعة دول من منطقة الشرق الأوسط(من بينها المملكة السعودية وإيران) كأعضاء مؤسسين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية

الذي تقوده الصين. ومع أنه لم تكن هناك مواقف تصادمية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي فإن تلك الدول تنتابها نوازع الشك بشأن السياسة الصينية وخاصة عندما يرتبط الأمر بمصالح جوهرية لدول هذا المجلس في محيطها الإقليمي ومن ذلك على سبيل المثال استخدام الصين حق الفيتو مرات أربع بشأن الأزمة السورية وبغض النظر عن أسس الموقف الصيني من تلك القضية فإنه يندرج ضمن "السياسات الصينية الضبابية "تجاه القضايا الإقليمية عمومًا. [29]

ثانيا: تأثير السياسة الصينية في أمن دول الخليج العربي والأمن الإقليمي

على الرغم مما تضمنه الخطاب الصيني الرسمي غير ذي مرة بشأن أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للصين فإن ذلك الخطاب لم يتم ترجمته في خطط أو استراتيجيات محددة بالنسبة لأمن منطقة الخليج العربي. وعلى مستوى الأمن الإقليمي وفي ظل تنامي ظاهرتي الإرهاب والقرصنة فقد رأت الصين أن ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا لمصالحها في المحيط الإقليمي لدول المجلس وخاصة تهديد طرق نقل النفط. وقد حتمت الأزمات الإقليمية على الصين التدخل ولو بقدر محدود على خط التفاعل في تلك الأزمات ومن ذلك إرسال الصين سفناً حربية لإنقاذ المئات من مواطنيها ومن الأجانب في اليمن خلال شهر إبريل 2015م، ومع أهمية ما سبق فإن إسهام الصين في قضايا الأمن الإقليمي والأمن العالمي عمومًا لا يرتبط فقط بالعقيدة الدفاعية للصين ولكن بطبيعة القوة الصينية ذاتها، فضلاً عن الموقف الأمريكي بشأن سياسات الصين تجاه دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط عموماً[30]. ولدى صناع القرار في السياسة الخارجية الصينية فرصة سانحة لتكون لاعبًا مهمًا في قضايا أمن دول الخليج العربي في ظل مستجدات السياسة الأمريكية من ناحية، والتطور البطيء للعلاقات الأوروبية–الخليجية واستمرار ارتهان تطورها بقضايا حقوق الإنسان من ناحية ثانية مما يعني أن توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تنويع تحالفاتها الدولية والآسيوية منها على نحو خاص لم يصبح ترفًا بل ضرورة حتمتها المستجدات الإقليمية والدولية الراهنة ،صحيح أنه ربما لن تتمكن الصين من التواجد عسكريًا في المنطقة ولكن هناك

مستويات ومضامين متعددة للتعاون الأمني بيد أن ذلك يتوقف على ما يمكنه أن يقدمه الشريك الصيني لدول مجلس التعاون وفي هذا السياق يمكن للصين أن تقدم مبادرة للأمن البحري وخاصة أن دول الخليج أقرت تشكيل قوة بحرية خلال القمة الخليجية في ديسمبر 2014م، فضلا عن الالتزامات الدفاعية من جانب الصين حتى ولو على مستوى التعاون الاستخباراتي[31].ومن ناحية ثالثة يجب على الصين الأخذ بعين الاعتبار المصالح الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي ضمن الأزمات الإقليمية الراهنة من خلال انتهاج سياسات محددة تتوافق مع الرؤى الخليجية حتى لو تتطلب الأمر مراجعة أسس السياسة الخارجية للصين تجاه منطقه الخليج العربي والشرق الاوسط[32] لقد ازداد الاعتماد الصيني على الوقود المستورد في تحريك عجلة الصناعة المتسارعة وتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة[33]، إلا أن الصين وعلى الرغم من استيرادها لخُمس احتياجها من النفط من الدول الخليجية، كانت دائمًا تتردد في الانفتاح عليها، كون ذلك يضعها بين توازنين صعبين: الأول هو توازن العلاقات الصينية/ الخليجية والعلاقات الأمريكية/ الخليجية، اذ تحرص أمريكا على إبقاء الشرق الأوسط منطقة خاضعة لنفوذها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي ، أما الثاني فهو توازن العلاقات الصينية/ الخليجية والعلاقات الصينية/ الإيرانية، اذ إن كل تقارب مع دول الخليج يعني تنافرًا مع طهران، وكانت أهمية إيران تكمن في كونها مصدرًا لموارد الطاقة لا تتحكم فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عكس دول الخليجوفي أعقاب موافقة إيران على تقييد برنامجها النووي ورفع العقوبات الدولية عنها؛ تغيرت خارطة التوازنات الغربية مع الشرق الأوسط بشكل كبير. في المقابل ترحب إيران بانتهاء عصر التوتر وخلق فرص للتقارب الانتقائي، فالتقارب مع أمريكا وأوروبا سيمنحها مساحة مناورة أكبر في الشرق الأوسط ويعطيها فرصة الدخول كطرف مؤثر في تحديد مآلات الملفات والقضايا المصيرية فيه. ولعبت الصين دورًا فاصلاً في إنجاح المفاوضات النووية، فقد حثت جميع الأطراف على الالتقاء في منتصف الطريق وفق مبدأ التنازل خطوة بخطوة، وتطمح بيجين إلى الاستفادة من رفع العقوبات على طهران من خلال:

تفعيل خط الحرير القديم وإمكانية تصدير منتجاتها بريًا والاستفادة من قطاع الطاقة الإيراني، فإيران تملك رابع احتياطي نفط في العالم وأكبر احتياطي للغاز[34].

المطلب الثالث: العلاقات الصينية الخليجية

في الوقت الذي تتقارب فيه الولايات المتحدة مع إيران، فإنها تضعف من ثقلها في الكفة الأمريكية الخليجية؛ ما قد يجعل دول الخليج تبحث عن حليف دولي لإعادة التوازن وتمكين ثقله الإقليمي في مقابل الثقل الإيراني، وفي الوقت الذي كانت فيه الصين تتقارب بحذر مع دول الخليج، وتنظر إلى إيران كحليف نفطي معادٍ لواشنطن، فإن هذه المقاربة أصبحت أقل فاعلية، لاسيما مع دخول الاتحاد الأوروبي كمنافس على حصة النفط الإيراني، فالتقارب مع الصين أكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية، يفتح خيارات كبيرة أمام دول مجلس التعاون الخليجي. وتنظر دول الخليج إلى الصين، التي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول المجلس، إلى أنها سوق ضخمة ليس فقط للصادرات النفطية، إنما للمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزاً كبيراً في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول مجلس التعاون مؤخراً؛ لتنويع الموارد ومصادر الدخل[35].

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدوحة وبكين تطوراً ملحوظاً ففي مارس/آذار 2011، وقعت قطر عقداً بقيمة 879 مليون دولار مع الشركة الصينية الهندسية للموانئ لإنشاء المرحلة الأولى لميناء الدوحة الجديد، وفي يناير/كانون الثاني عام 2012، منحت شركة مزايا قطر للتطوير العقاري عقداً بقيمة 130 مليون دولار إلى شركة سينوهيدرو الصينية لإنشاء مشروع قرية السدرة، في حين وافق صندوق الثروة السيادي القطري في عام 2012 على الاستثمار في أسواق رأس المال الصينية، فضلا عن إسهام جهاز قطر للاستثمار في البنك الزراعي الصيني. وفي يناير/كانون الثاني 2012، اتفقت شركة البترول الوطنية الصينية و"قطر للبترول" و"رويال دتش شل" على بناء مشروع مصفاة ومجمع للبتروكيماويات بقيمة 12.6 مليار دولار في شرقي الصين،

كما أبرمت "بترو تشاينا" اتفاقية في مايو/أيار من عام 2012، لشراء 40% من حقوق الاستكشاف والإنتاج في القطاع الرابع في قطر من شركة "جي دي إف سويس قطر". وفي أغسطس/آب من عام 2012، اشترى صندوق الثروة السيادي القطري 22% من أسهم شركة سيتيك كابيتال القابضة المحدودة، بالإضافة إلى امتلاك الشركة أسهماً بقيمة مليون دولار، أي أعلى حد يمكن للمستثمر الأجنبي الحصول عليه في الصين. ومن هنا يتبين لنا ان الصين تسعى إلى رفع حجم اقتصادها إلى 4 تريليونات دولار بحلول عام 2020، وبناء عليه فهي تتوقع أن يكون لدول الخليج دور بارز في هذه الزيادة[36].

وانطلاقا مما تقدم تبدو الفرصة متاحة لتعميق التقارب الصيني الخليجي؛ ولتكون السياسة الخارجية الصينية اكثر فعالية، مما ستكون له تأثيرات إيجابية على أكثر من صعيد، واهمها الصعيد الاقتصادي وخصوصا فيما يتعلق بملف النفط، اذ انه من الواضح بان الصين ستظفر بحليف استراتيجي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، بينما ستضاعف دول الخليج العربي من حصتها في سوق النفط العالمي، ولا يتوقف الأمر على الملف النفطي، حيث تعد الاستثمارات المشتركة أكبر فائدة اقتصادية يمكن أن يجنيها الطرفان.

الاتفاقيات التجاريه والاستثمارات المتبادله بين الجانبين

شهدت التبادلات غير النفطية بين الصين ودول الخليج العربي نمواً متزايداً، بفضل اتفاقية التجارة الحرة بين الصين ودول المجلس، حيث جعلت سياسة عدم التدخل في شؤون المنطقة العربية التي اعتمدتها الصين، حليفاً موثوقاً به أكثر من دول الغرب. وبما أن دول الخليج تمثل المصدر الأول للصين في المجال التجاري والاستثماري والنفطي، يرى مراقبون أن بكين تدرك ضرورة تعزيز استثماراتها مع منطقة الخليج العربي مستقبلاً، لضمان مصالحها الأساسية في مجالات الطاقة والتجارة والصناعة، ويرجح خبراء أنه من المحتمل أن تكون دول الخليج العربي نقطة التقاء الحزام الاقتصادي

المعروف بـ"طريق الحرير" البري والبحري للقرن الـ 21، الذي سيقود العلاقات الاقتصادية في العالم إلى النمو والاطراد على المدى القريب [37].

وما يلمسه الزائر للصين أن هناك تصنيفاً للعلاقة الاقتصادية الصينية مع أصدقائها يمكن ان تصنف كالتالي

الصنف الأول: هو ما يسمى «الحليف الإستراتيجي»، من دون الدخول في تحديد أسماء الدول الداخلة في هذا التصنيف أو المرشحة للدخول فيه فإن إيران مرشحة لذلك، إذ يشهد الزائر جموعاً من رجال الأعمال الإيرانيين في المطارات والفنادق الصينية. علينا أن نشجع هذا التوجه الصيني؛ لأن الصين دولة معتدلة في كل علاقاتها ولاسيما الاقتصادية. وقد يسهم ذلك إلى تحويل إيران تدريجياً إلى دولة معتدلة. أما الصنف الثاني : فهو الدول التي تهدف الصين إلى إيجاد شراكة معها للاستفادة من استثماراتها وأسواقها وموادها الأولية. تنظر الصين إلى المملكة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي من هذا المنظار. على المملكة العربية السعودية أن تكون واعية لهذا التصنيف والتصرف تبعاً لذلك[38].

أن أسواق مجلس التعاون الخليجي من أكثر الأسواق انفتاحاً في العالم. كما أن التصرفات الجمركية الموحدة لدول المجلس هي من أقل التصرفات الجمركية، ومن ثم فإن توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين دول المجلس والصين قد لا يؤثر كثيراً في حجم التجارة الحالية بين المجموعتين، ولاسيما إذا أصرت الصين على استثناء المنتجات البتروكيماوية الخمسة من أحكام هذا الاتفاق. واحتلت المجموعة العربية مكان الصدارة من حيث التبادل التجاري مع الصين وهي والسعودية وسلطنة عمان والامارات وذلك بسبب زيادة صادراتها من البترول الى الصين، اذ حقق عدد من الدول العربية فائضا في علاقاتها التجارية مع الصين، مثل السعودية وسلطنة عمان والكويت وقطر واليمن والبحرين والامارات[39].

فعلى صعيد التعاون الكويتي الصيني في هذا القطاع فقد وقعت مؤسسة البترول الصينية عقدا مع الحكومة الكويتية قيمته 400مليون دولار لبناء منشآت بترولية في الكويت

عام 1995م، كما فازت شركة حفر بترول شنغلى بشاندونغ لبناء مشروع اخر فى الكويت كما قامت مؤسسة CNPC بتصدير معدات تكنولوجيا صينية خاصة بصناعة النفط الى الكويت قيمتها 39 مليون دولار اميركى، كما وقعت الكويت اتفاقية مع شركة الصين الملاحية قدرت بحوالى 60 مليون دولار لاعادة اصلاح ارصفة فى الكويت واعادة بناء معمل لتكرير البترول، وشاركت فى بناء ميناء بترولى كويتى عام 1995م، كما أصبحت بعض الشركات الكويتية شريكا فى التنقيب عن النفط والغاز لاستغلال حقول جديدة فى الصين، وهذا يتفق المسؤولون فى البلدين على ان افاق التعاون فى قطاع النفط والبتروكيماويات بين البلدين تنتظره افاق عريضة خصوصا بعد ان تستكمل الصين فى الاعوام القادمة فتح قطاع المصافى امام الشركات الاجنبية والغاء حصص استيراد النفط التى كانت تعيق الاستثمارات فى هذا القطاع، وتبدو البلدان على استعداد لفتح باب الاستثمار حيث تبدو الكويت استعدادها لفتح الطريق امام الشركات الصينية للاستثمار فى قطاع النفط فى الكويت، اما على صعيد التعاون الصينى القطرى فى قطاع النفط والبتروكيماويات فيعود الى عام 1991م واثناء اجتماعات اللجنة القطرية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادى والتجارى مسالة تزويد الصين بالنفط والغاز القطرى حيث يبدي الجانب القطرى استعداداه لتزويد الصين باحتياجاتها من النفط والغاز.وعلى صعيد التعاون الصينى العمانى ان عمان من اكبر الدول التي تصدر النفط للصين في الشرق الاوسط، وكانت اللجنة الاقتصادية العمانية الصينية المشتركة التي عقدت في اكتوبر عام 2002م قد أكدت في اجتماعها الدوري الخامس على اهمية التعاون الاستثمار في قطاع الطاقة كما تخطط شركة النفط العماني الحكومية لفتح مكتب لها في مدينة شنغهاي، ولا يزال التعاون الصيني البحريني في قطاع النفط محدودا وذلك لضعف هذا القطاع اساس في البحرين اذا لا يتجاوز الانتاج اليومي للنفط في البحرين 40ألف برميل، ويتركز النشاط الصيني الحالي في البحرين في اعادة فتح تنشيط الابار القديمة مستخدمين تكنولوجيا صينية خاصة[40]. وفي تصريح أدلى به وانغ يي وزير الخارجية الصيني يقول: "ان السياسة التي تنتهجها الصين تجاه الشرق الأوسط تتمثل في تسهيل الحوارات السلمية بناء على موقف موضوعي

وعادل، بدلا من السعي وراء تحقيق النفوذ أو الوكلاء." وأضاف "ان الصين صادقة ومباشرة في دفع الحوارات وذلك يحدث مزايا فريدة من نوعها ،كما إن دول الشرق الأوسط تتطلع وترحب بأن تلعب الصين دورا أكبر". وأضاف وانغ "أن الصين التي لطالما دعمت قضايا الدول العربية في الاستقلال الوطني تحافظ على إقامة روابط اقتصادية وتجارية وثيقة مع جميع الدول في المنطقة، وتعمل بشكل نشط على إرساء دعائم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط" وأشار وزير الخارجية إلى زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى كل من السعودية ومصر وإيران، لفتح طريق جديد لتطوير علاقات مثمرة بين الصين ودول الشرق الأوسط[41] وضمن إطار مبادرة الحزام والطريق ستعمل الصين بشكل نشط على تعميق التعاون متبادل المنفعة في مختلف المجالات مع دول الشرق الأوسط، اذ انها تدعو كل الدول في المنطقة إلى المشاركة في تلك المبادره وبدلا من محاولة سد اي فراغ فإن الصين تأمل في بناء شبكة من الشراكات التي تحقق المنفعة المتبادلة، اذأشار الرئيس شي إلى ان على الصين والدول العربية " ان تبني السلام وتعزز التنمية والتصنيع وتدعم الاستقرار والتبادلات الشعبية في الشرق الأوسط." [42]

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية

المطلب الأول : تاريخ العلاقات السعودية الصينية

تسير العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية بوتيرة متسارعة ومتطورة نحو مزيد من التعاون والتفاهم المشترك بينهما في مختلف المجالات بما يعود بالنفع على البلدين حتى وصلت الى شكلها الرسمي عام **1990** بعد اتفاق البلدين على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما وتبادل السفراء وتنظيم اجتماعات على المستويات السياسية والاقتصادية والشبابية وغيرها. [43] لقد بدأت العلاقات الصينية السعودية والتي تمتد جذورها إلى نحو اربعه وسبعون عاماً حين قررت الرياض في العام **1939**م تسهيل الطريق نحو علاقات سياسية مع بكين، هذا القرار استغرق ستة أعوام قبل توقيع أول معاهدة صداقة بين البلدين في الخامس عشر من نوفمبر **1946**م في

جدة. [44] ورغم غياب التواصل الدبلوماسي في الفترة الممتدة من 1949 وحتى 1979م كانت العلاقات مستمرة بين البلدين في ثلاثة اتجاهات، أولها بدء عودة أول قوافل للحجاج الصينيين في نهاية السبعينيات، وثانيهما في منتصف الثمانينيات، حيث جرت صفقات عسكرية وتجارية، تضمنت تزويد المملكة العربية السعودية بصواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، ويبلغ مداها ثلاثة آلاف كم، وهي قادرة نظرياً على الوصول إلى معظم مناطق الشرق الأوسط، وبناء عدة منصات صواريخ في جنوب الرياض[45]، وفتح طريق صادرات البضائع الصينية إلى السعودية في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. وثالثها وليس آخرها عودة العلاقات الرسمية السياسية بين البلدين بشكل فاعل وقوي عند عقد توقيع تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في 21 يوليو 1990م، والتي رامت الى تحقيق دعم متبادل في مجال تعزيز أمن واستقرار البلدين[46]. وفي عام 1991 ساعدت الصين المملكة العربية السعودية على تطوير رؤوس حربية كيماوية. وفي عام 1992 ورد العديد من التقارير الأمريكية عن قيام الصين بمساعدة المملكة على تطوير قدراتها النووية. [47].
وفي تطور لافت لتلك العلاقات الكبيرة بين البلدين تشكلت رغبة لدى البلدين قبل 7 أعوام للتشاور حول بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" وطريق "الحرير البحري" في القرن الـ 20، اذ أكد الجانبان على وجود إمكانات ضخمة للتعاون العملي بين البلدين واستعدادهما لتعزيز التنسيق في السياسات الخاصة بالقوة الإنتاجية لتدعيم نقل التكنولوجيا وتطوير القطاعات وتنويع الاقتصاد. وفي عام 2008م تم الإعلان عن إقامة علاقات الصداقة الإستراتيجية بين البلدين وتطويرها بين الشعبين الصديقين، فضلا عن تعزيز التعاون الوثيق في كافة المجالات وبما يرتقى بالعلاقات إلى مستوى أعلى سواء كان على المستوى الإقليمي أوالدولي[48]. ولعل الجانب الأهم لهذه العلاقات بين الدولتين هو تطور التبادل التجاري الذي وصل مجموعه في نهاية عام 2014 قرابة 74 بليون دولار (صادرات وواردات) اذ أصبحت الصين هي الشريك التجاري الأول للمملكة. كما أصبحت المملكة هي الشريك التجاري الأول للصين في غرب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط[49]. وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول التي تزود

الصين بالطاقة والتي ستكون أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية بحلول عام 2030، متجاوزة بذلك أمريكا واليابان، وتتجه بكين حالياً إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم في حين تعمل دول الخليج العربي على الاستثمار في المصافي بالصين [50] وازداد حجم التعاون بين الشركات السعودية مؤخراً منها "سابك"، التي تمتلك الحكومة السعودية فيها 70% من مجموع أسهمها، وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية، فضلا عن العديد من المشروعات العملاقة ومنها مشروع إقامة مصفاة للنفط جنوبي الصين الذي تم الاتفاق عليه في عام 2012 بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة الصين للبترول والكيماويات (سينوبك)، باستثمار بلغ 9 مليارات دولار[51].

ومنذ بدء العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية سجلت تلك العلاقات نمواً وتقدماً ملحوظاً في العلاقات بين البلدين، اذ صدر بيان مشترك بين البلدين بشأن إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما تماشياً مع الرغبة المشتركة لديهما في زيادة وتعميق التعاون في المجالات كافة، والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة. وبالرجوع إلى العلاقات بين الصين والمملكة ، فإن البداية انطلقت باتفاق بين البلدين من خلال إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، تتضمن تبادل السفراء، وتنظيم اجتماعات على المستويات السياسية والاقتصادية والشبابية وغيرها[52]. لكن العلاقات بين المملكة والصين تتميز عن غيرها بالتماشي مع التطور الذي يشهده العالم من حيث تنفيذ بنود الاتفاقات التي تقوم عليها العلاقات، أو تطويرها لتتواءم مع متغيرات العصر. [53]

إن المملكة بحكم موقعها الجغرافي وحجم اقتصادها وتطور بناها التحتية من نقل ومواصلات وقطاع بنكي متطور وعلاقاتها الاقتصادية مع بقية دول مجلس والدول العربية والإسلامية يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتكون نقطة الانطلاق للقارتين الأفريقية والأوروبية. كما ان توافر الوقود الرخيص في المملكة وحاجتها إلى مزيد من

الاستثمارات في الطاقة الشمسية والمنتجات المنبثقة عن البتروكيمات وغيرها وقربها من مناطق الاستهلاك ووجود الكثير من المعادن يجعلها المكان المناسب لأية استثمارات صينية خارج الصين. ومع بدأ العديد من الشركات السعودية بالامتداد خارج حدود المملكة ولاسيما في مجالات الطاقة والغذاء والخدمات الصحية، هذا اتاح نوعاً جديداً من الشراكة بين الصين والمملكة، اذ تكشف الشركات السعودية امتدادها الخارجي معتمدة على الصناعة والخبرة الفنية الصينية وهذا ما يسمى «الشراكة الثلاثية الأبعاد»[54]. ان اختيار المملكة للدول التي يتم رفع العلاقات معها يأتي على أسس واضحة فالاعتماد على ماضي العلاقات مع هذه الدول وحاضرها السياسي والاقتصادي واستشراف المستقبل يشكل كل ذلك حجر الزاوية الذي على أساسه تقرر الرياض المضي قدما في تلك الشراكات وما 14 اتفاقية التي وقعت مع الصين إلا دليل آخر على هذه المعايير[55]. وبعد خمسه وعشرون عاما من العلاقات المتطورة والتي تزداد رسوخاً يبدو أن الجانب الاقتصادي لهذه العلاقات يعد من اقوى جوانب التعاون بين الطرفين؛ وهذا ما يؤكده استمرار تطور تلك العلاقات على قواعد صلبة من التفاهم ووضوح الرؤية لنقلها إلى مراحل أكثر تقدماً وقابلية للاستمرار بما يخدم المصالح الحيوية للدولتين الصديقتين[56].

كل تلك المعطيات والجذور التاريخية شكلت بنية تحتية قوية لتلاقي الطموحات والآمال وسرعت من توقيع الاتفاقيات وذلك خلال جلسة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود –حفظه الله– في قصر اليمامة بالرياض مع فخامة الرئيس شين جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية. اذ يلاحظ أنها تغطي مختلف الجوانب الإقتصادية والسياسية والثقافية مما سينعكس إيجابا على الجوانب البحثية والمعرفية بالإضافة إلى قطاعي الطاقة والتصنيع ولم تغفل هذه الاتفاقيات الجانب السياحي. فمذكرة التفاهم حول تعزيز التعاون المشترك في شأن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين والتعاون في الطاقة الانتاجية ستؤدي بالطبع إلى زيادة التدفق المالي بين البلدين فالمبادرة تحيي تجربة عرفها العالم قديماً ببُعديها الاقتصادي والثقافي. [57] وبالطبع كان

هم الإرهاب حاضرا في مباحثات الطرفين، صحيح أن الصين أعلنت عن رغبتها أن تكون جزءًا من التحالف الإسلامي العسكري لمواجهة الإرهاب الذي أعلنت عنه السعودية إلا أن ذلك يجب أن يرتبط بالتزامات محددة من جانب الصين، من ناحية اخرى يعد مجال الطاقة النووية إطارًا هامًا للتعاون بين الجانبين اذ أن توقيع السعودية والصين اتفاقية بشأن الطاقة النووية السلمية يعد تطورًا مهمًا في ظل سعي المملكة لبناء 16 مفاعلاً نوويًا خلال العشرين عامًا المقبلة بتكلفة تتجاوز 80 مليار دولار وذلك لمواجهة النمو المتزايد في الطلب على إنتاج الكهرباء بمعدل نمو سنوي يصل لنحو 8% بما يعني أن إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية بات أمرًا ملحًا سواء بالنسبة للمملكة أو دول مجلس التعاون عمومًا،[58] امافيما يتعلق بسياسة الصين الخارجية، فقد باتت على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية البعد الأيديولوجي أمام مقتضيات المصلحة الوطنية. ويتضمن المفهوم الصيني للمصلحة الوطنية مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة المطلقة كأساس للعلاقات الدولية[59] وعلى هذا الصعيد فقد نجحت مؤسسة الصناعة الكيماوية البترولية الصينية بتنفيذ مشروع كبير للغاز الطبيعي في المملكة السعودية العربية في يناير عام 2004، وكذلك تم توقيع مشروع استخراج البترول بين الجانبين الصيني والسعودي في أغسطس من نفس العام، كما تمت إعادة تشغيل مصنع استخراج البترول الصيني السعودي المشترك في نفس الوقت[60]

المطلب الثاني: العلاقات الصينية السعودية وآفاقها

التعاون الأمني والعسكري الصيني مع المملكة العربية السعودية

التعاون الإستراتيجي السعودي الصيني الذي ينص على أن تقوم المملكة العربية السعودية بزيادة حجم صادرات النفط للصين، لكي تقوم الصين ببناء مخزون إستراتيجى. هذا دور المملكة العربية السعودية، أما دور الصين أن تقوم ببيع ونقل التكنولوجيا العسكرية للمملكة العربية السعودية لكي تبنى صناعة عسكرية خاصة

استناداً على التكنولوجيا الصينية، وتهدف الصين من تشكيل هذا الحلف لتأييد سياساتها بخصوص استعادة المناطق الصينية المقتطعة منها، وخاصة جزيرة "تايوان"، بالإضافة إلى محاولة تشكيل تكتل جديد في مواجهة تكتل حلف شمال الأطلسي[61].

ان الشراكة بين المملكة العربيه السعودية والصين يعول عليها في توطين الوظائف والبحث العلمي وشكلت فرصة جديدة للشركات والقطاع الخاص في مد جسور خارجية ونقل مستويات الشراكة إلى مستوى أرفع يوازيه تطور جوهري في العلاقات بين البلدان وتقارب أكبر في وجهات النظر والمصالح على المستويات الدنيا المتمثلة في شبكة رجال الأعمال والشركات والقطاع الخاص، ثم على المستويات العليا المتمثلة في رعاية الدولة لهذه المصالح بتسهيل سبل الاتصال واللقاءات وعقد المؤتمرات، مما يزيد من فرص التلاقي الفعلية بين الشركات الكبرى في البلدين[62]. ويعد النفط والغاز الطبيعي من أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين الصين والمملكة، اذ ترغب المملكة في أن تحافظ الصين على مكانتها كأكبر بلد مستورد للنفط السعودي في ظل تنوع الواردات الصينية من الطاقة وثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة. ومن المنتظر أن يكون هناك نمو في الطلب الصيني على النفط، تماشيا مع تراجع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، كما يتوقع أن يستمر الطلب الصيني على النفط والمنتجات الكيماوية والغاز الطبيعي المسال في النمو خاصه مع تسارع عملية التحضر في الصين، وتتطلع المملكة إلى زيادة الاستثمارات في التجارة غير النفطية في الصين بما فيها التعدين والمجوهرات وتجارة التجزئة والتكنولوجيا الحيوية[63]. ان التفكير في المستقبل في ظل تقلبات أسعار النفط ألقى بضلاله على زيارة الرئيس الصيني مما نتج عنه التالي :

–توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين للتعاون في مجال الطاقة المتجددة

–توقيع مذكرة تفاهم اخرى بينهمامن أجل التعاون لإقامة المفاعل النووي ذي الحرارة العالية والمبرد بالغاز

– توقيعهما لمذكرة التعاون في مجال البحث والتطوير بين شركة أرامكو السعودية ومركز بحوث التطوير التابع لمجلس حكومة جمهورية الصين الشعبية. [64]

وعليه فان توسع مصالح الدولة ياتي من خلال دخولها في تكتلات إقليمية ودولية مبنيه على أساس مفهوم المصالح المشتركة والأهداف الواحدة دون الإخلال بخطط التنمية الداخلية ويجب على هذه التكتلات أن تنعكس واقعا على حياة المواطنين الأمنية والاقتصادية والثقافية. (65)

اهم التحديات في العلاقات السعودية الصينية:

وهنا لا بد من إبراز عدد من التحديات اهمها:

1-على رغم من انخفاض معدل النمو الاقتصادي للصين في الفترة الأخيرة إلا أنها استمرت بشراء كميات أكبر من النفط الخام لملئ خزاناتها الاحتياطية مستفيدة في ذلك من الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام. إلا أن ذلك لم ينعكس على طلبها من النفط السعودي ربما يعود ذلك الى أن هناك خصومات من بعض المنتجين الرئيسين في منطقة الخليج لعدد من الدول الآسيوية قد تكون الصين استفادت من هذه الخصومات، وهذا التصرف تجاري لا غبار عليه يجب أن يعيه المتخصصون في المملكة.

2- يشتكى مستهلكون وتجار سعوديون من رداءة بعض المنتجات الصينية التي تباع في أسواق المملكة ولا شك أن المسؤولية في ذلك مشتركة فعلى كلا الجانبين ان يعيا لاهميه معالجه هذا الموضوع . (66)

3- إن طموح المملكة نحو تنويع قاعدتها الاقتصادية والتسهيلات التي تقدمها الدولة لتحقيق هذا الهدف ووصول الصين إلى درجات متقدمة في مجالي الصناعية والتكنولوجيا ورغبة الدولتين في اكتشاف المجالات التي تدعم رسوخ الشراكة في ما بينهما، تجعل المطالبة بزيادة الاستثمارات الصينية في المملكة أمراً ملحاً وهذا امرا لابد ان ينتبه له كلا الجانبين . (67)

وقد شدد الجانبان السعودي والصيني في البيان الصادر بشأن تلك الاستراتيجية على بذل الجهود لتطوير التعاون في مجالات عدة أهمها، المجال السياسي والذي يتفق فيه الجانبان على انه في ظل التطور المستمر للتعددية القطبية في العالم، والعولمة

الاقتصادية يزداد الطابع الاستراتيجي والعالمي للعلاقات السعودية والصينية يوماً بعد يوم، وأصبح كلا البلدين شريكاً مهماً لبعضهما البعض على الساحة الدولية، فضلا عن أن الجانبين ينظر كل منهما إلى العلاقات بينهما بنظره استراتيجيةوطويلة المدى ويعملان بتطوير العلاقات مع الجانب الاخر كتوجه مهم في علاقاتهما الخارجية. وعليه فقدأكد الجانبان الصيني والسعودي على جوانب مشتركه وذات اهميه بينهما اهمها[68]:

–اهتمامهما بآليات التشاور بين البلدين في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات خاصه فيما يتعلق بالطاقة، لما لهأهمية في استقرار السوق البترولية للاقتصاد العالمي.

- وشدد الجانبان على رفضهما القاطع للإرهاب بجميع أشكاله، وصوره التي تهدد السلام، والاستقرار في شتى أنحاء العالم، واستعدادهما لتعزيز التعاون الأمني.

– كما اتفق الجانبان على أن جميع الحضارات يجب أن تتبادل الاحترام، والتسامح بما يحقق التعايش المنسجم بين مختلف الحضارات البشرية.

– تاكيد الجانبان على ضرورة تفعيل دور آلية اللجنة السعودية الصينية المشتركة للتعاون في كافه المجالات وذلك لإثراء مقومات التعاون باستمرار، وتوسيع الاستثمار المتبادل، ومواصلة تعميق التعاون في مجال البنية التحتية.

– أكد الجانبان على تقديرهما لإطلاق التعاون في مجالات الفضاء وإطلاق الأقمار الاصطناعية والاستخدام السلمي للطاقة النووية والطاقات الجديدة، وما حققه هذا التعاون من نتائج، ومؤكدين استعدادهما لمواصلة دفع التطور المستمر للتعاون المعني.

– ولم يغيب المجال الاقتصادي عن الشراكة الاستراتيجية بين الصين والسعودية ،فقد وقع الطرفان على عدد من الاتفاقات في مختلف المجالات واضحت االمملكة العربية السعودية هي الشريك الرئيس للصين والوجهة الاولى للاستثمار من قبل الشركات الصينيه منذ نحو 13 عاماً.

الخاتمة

لقد اتخذت الصين في السنوات الاخيره استراتيجية خارجية جديده محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البُعد البراغماتي على البُعد الإيديولوجي، كسياسة تتّبعها مع دول الجوار الإقليمي، وتتجنّب المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتّلات الإقليمية الآسيوية كقمة شانغهاي ومجموعة البريكس ما سيوفّر للصين مركزًا إقليميًا مؤثرًا، ولاسيَّما أن هذه المنظمات تتطوّر بثبات من رابطة إقتصادية إلى كيان إقليمي– دولي ذات تطلّعات سياسية واقتصادية طموحة. الامر الذي انعكس وبشكل واضح على سياستها تجاه دول الخليج العربي تجاه الدول الخليجيه بشكل عام والمملكه العربيه بشكل خاص ، اذ تتجه الصين حالياً إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم. وتنظر دول الخليج إلى الصين التي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول المجلس إلى أنها سوق ضخمة ليس فقط للصادرات النفطية إنما للمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية التي أخذت تتوسع وتأخذ حيزاً كبيراً في الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول التعاون مؤخراً .اما بالنسبه لعلاقة الصين مع المملكه العربيه السعودية في الجانب السياسي فانها تركز في مضمونها على الملفات ذات الاهميه واهمها العمل على دفع عملية السلام في الشرق الاوسط خصوصا ان الصين ترى ان السعودية تقوم بدور اقليمي محوري لحل النزاعات من خلال سياستها الهادفه الى تعزيز مفهوم حسن الجوار

التوصيات

وهنا لا بد لنا من التوصل الى جملة من التوصيات التي من الممكن الاستفاده منها من اجل رفد البحث العمي ومن ثم توظيف هذه التوصيات في سبيل خدمة العلاقات الدوليه ، ومن اهم هذه التوصيات :

أولا: التاكيد على التزام الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وان لا تستخدم أو تهدد باستخدام القوة، وترفض التشرذم والاستقطاب في العلاقات الدولية.

ثانيا: انتهاج إستراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة، والحرص على تحقيق وتطوير وحماية المصالح المشتركة

ثالثا: دعوة الصين إلى تسوية المشاكل والنزاعات من خلال الحوار والتشاور بروح إيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا.

الهوامش

[1]() . غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص 33.

[2]() . فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2008، ص 32.

[3]() . مغاوري شلبي علي، الصين والاقتصاد العالمي– مقومات القوة وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، كانون الثاني 2007، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 80 –81

[4]() هدى ميتيكس، الصعود الصيني... التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، كانون الثاني 2007، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 74.

[5]() . مغاوري شلبي علي، "الصين وأمريكا.... التنين يرفض الرقص على الأنغام الأمريكية"

http://www.islamonline.net/arabic/economic/01/2011/articls.7shtml

[6]() . مغاوري شلبي علي،" الصين والتجارة الدولية... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ، تموز 2008 القاهرة ، مؤسسة الأهرام، ص 86 – 87.

[7]() . أخبار الاقتصاد: اقتصاد الصين يحتل المرتبة الثانية عالميا، قناة العربية.

http://www.alarabiya.net/articles/2011/01/20/134298.html

[8]() . مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مصدر سبق ذكره ، ص 81.

[9]() . القوة العسكرية الصينية، 13/11/2010. http://www.arabic-military.com/t17148-topic.

[10]() . مدخل إلى العقائد الإستراتيجية للصين و الهند"، المنتدى العربي للدفاع و التسلح..

Http://www.defense-arab.com/vb/showthread.php?=18011.

[11]() . عبد العزيز حمدي عبد العزيز. " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا".السياسة الدولية، عدد 145، (جويلية– سبتمبر) 2001، ص 81.

[12]() . محمد نعمان جلال، " تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد و الدلالات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، نيسان 2003، ص 26.

[13]() . د.أشرف محمد كشك، الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ، تقرير، مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، 3 نيسان 2016، ص 12

[14]()عبد الله ابراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية – صينية أعمق وأكثر استمرارية، مصدرسبق ذكره.

[15]() . نايف الوعيل، تقرير 14 اتفاقية.. تترجم 74 عاماً من تطور العلاقات السعودية – الصينية، صحيفة الرياض، العدد 17377، 21 كانون الثاني 2016.

[16]() . ليوسية تشنج، لى شى دونج(محرران)، الصين والولايات المتحدة الامريكية: خصمان ام شريكان، ترجمة: عبد العزيز حمدى، المجلس الاعلى للثقافة القاهرة، العدد 478، 2003م ، ص 60–63.

[17]() . تشوي يهوانغ، الدبلوماسية الصينية، ترجمة تشنغ بوهرون وآخرون، سلسلة أساسيات الصين، دار النشر الصينية عبر القارات بكين، 2005، ص 45.

[18]() بسمة عبد المحسن، قراءة في العلاقات الخليجية الصينية ، مصدر سبق ذكره ، ص 35

[19]() . عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص 16.

[20]() . د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية–الصينية، فى: د.السيد صدقي عابدين ود.هدى متيكس (محرران)، العلاقات العربية–الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة،2005م ، ص 139–141.

(22) شريف على شحاته اسماعيل عيسى، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط (1993–2005م)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005م)، ص 131.

[21]() . شريف على شحاته اسماعيل عيسى، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط (1993–2005م)، مصدر سبق ذكره ، ص 133.

[22]() . د.السيد علي فليفل، بحث عن، العلاقات الصينية المصرية فى الاطار الافريقى، قدم البحث في ندوة عن العلاقات الصينية الافريقية، نظمها معهد الدراسات الافريقية الصيني فى بكين فى اكتوبر 2000م.

[23]() . د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية –الاسيوية، مصدر سبق ذكره ، ص 154.

[24]() . د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية –الاسيوية، مصدر سبق ذكره ، ص 156.

[25]() . بسمة عبد المحسن، قراءة في العلاقات الخليجية الصينية، مصدر سبق ذكره ، ص 37

[26]() . بسمة عبد المحسن، مصدر سبق ذكره ، ص 38

[27]() . بسمة عبد المحسن، مصدر سبق ذكره ،ص 40

[28]() . د.أشرف محمد كشك، الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ ، مصدر سبق ذكره، ص 14.

[29]() . المصدر السابق نفسه، ص 15

[30]() . حسين اسماعيل ، هل ثمة شراكه عربيه صينيه ، مجله الدراسات الاستراتيجيه ،(البحرين : ركز البحرين للدراسات والبحوث) ، العدد 11, 2008 ، ص 17

[31]() . حسين اسماعيل ، هل ثمة شراكه عربيه صينيه ، مصدر سبق ذكره ، ص 19.

[32]() . علي حسين باكير ، نحو علاقات صينيه خليجيه استراتيجيه ، مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث، العدد 18 ، مارس 2006، ص 27.

[33] المصدر السابق نفسه ، ص30.

[34]() شريف علي شحاته، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجيه الصينيه تجاه منطقة الشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص 19–20.

[35]() . ياسين السليمان، العلاقة الخليجية الصينية.. نمو يرسم معالم اقتصادية جديدة، الخليج أونلاين، تاريخ 25/10/2016.

[36]() . د. محمد بن هويدن ، محددات السياسة الخارجيه الصينيه تجاه منطقة الخليج العربي، المجله العربيه للعلوم السياسيه ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربيه)،العدد 13، شتاء 2007 ، ص 69.

[37]() د. محمد بن هويدن ، محددات السياسة الخارجيه الصينيه تجاه منطقة الخليج العربي،مصدر سبق ذكره، ص 70.

[38]() . عبدالله ابراهيم القويز، نحو علاقات اقتصادية سعودية – صينية أعمق وأكثر استمرارية ، مصدر سبق ذكره.

[39]() . د.محمد عبدالوهاب الساكت ود.محمد السيد سليم، العلاقات العربية الصينية رؤية مقارنة، أوراق اسيوية، العدد29، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، تاريخ 29ديسمبر 1999.

[40]()د.جعفر كرار احمد، صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، اوراق اسيوية، العدد 54 ،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، فبراير 2004م، ص 32–35.

[41]() .تصريح وانغ يي خلال مؤتمر صحفي أقيم على هامش أعمال الدورة السنوية الرابعة للمجلس الوطني الثاني عشر النواب الشعب الصيني، أعلى هيئة تشريعية في الصين، تاريخ 8 مارس 2016.

[42]() .خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ امام جامعة الدول العربية خلال زيارته الى المنطقة في شهر كانون الثاني عام 2016.

[43]() . د.عاطف سالم سيد الاهل، العلاقات العربية–الصينية، مصدر سبق ذكره ، ص 135، 136.

[44]() . نايف الوعيل، تقرير 14 اتفاقية.. تترجم 74 عاماً من تطور العلاقات السعودية – الصينية ، مصدر سبق ذكره .

[45]() . منتدى الجيش العربي، الصين والسعودية، 28/5/2011، نقلا عن موقع http://www.arabic.military.com

[46]() . نايف الوعيل، مصدر سبق ذكره .

[47]() . منتدى الجيش العربي، مصدر سبق ذكره .

[48]() .احمد الهلالي، «السعودية» و«الصين».. من «التجارة» واستقبال «الحجاج» إلى العلاقات الإستراتيجية الفعالة، صحيفة الرياض، تاريخ 29/8/2016.

[49]() . عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره .

[50]() . ياسين السليمان، مصدر سبق ذكره .

[51]()المصدراالسابق نفسه.

[52]() .احمد الهلالي، السعوديه والصين من التجارة واستقبال الحجاج الى العلاقات الاستراتيجيه الفعاله، مصدر سبق ذكره

[53]() د.جعفر كرار احمد، صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية،مصدر سبق ذكره ، ص 41–43

[54]() . عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره

[55]() . نايف الوعيل، مصدر سبق ذكره.

[56]() . عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره .

[57]() . نايف الوعيل، مصدر سبق ذكره .

[58]() . د.أشرف محمد كشك، الاستراتيجيه الصينيه تجاه ايران ودول الخليج ، مصدر سبق ذكره ، ص 18

[59]() . عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي،مصدر سبق ذكره ، ص 14–15

[60]. لي رونغ، الفرص والتحديات التي تواجه التعاون الصيني العربي، ورقة بحثية منشورة على موقع المركز العربي للمعلومات http://www.arabsino.com/articles/10-05-25/2503.htm،10 ابريل عام 2006م.

[61]() . منتدى الجيش العربي، الصين والسعودية، 28/5/2011، نقلا عن موقع http://www.arabic.military.com

[62]() حامد العلي ، العلاقات السعوديه الصينيه ترابط اقتصادي وتوافق سياسي، جريدة سبق ، الرياض، 15/ مارس ، 2017على الموقع : https:// sabq.org

[63] () محمد حضاض، السفير الصيني في حوار مع سبق " شعبنا لن ينسى وقفتكم بعد زلزال 2008 " جريدة سبق، 15/ مارس 2017، على الموقع : https:// sabq.org

[64]() حامد العلي ، العلاقات الصينيه ترابط اقتصادي وتوافق سياسي، مصدر سبق ذكره

[65]() نايف الوعل ، مصدر سبق ذكره

[66]() عبدالله ابراهيم القويز، مصدر سبق ذكره .

[67]() حامد العلي ، العلاقات الصينيه ترابط اقتصادي وتوافق سياسي، مصدر سبق ذكره

[68]().احمد الهلالي، مصدر سبق ذكره .